على ان الفلسطينيين، ومن خلال الانتفاضة، تمكّنوا من القضاء على امكانية استمرار الوضع في المناطق المحتلة، وكأن شيئاً لم يكن. «ففي النهاية، كما يعلم حتى رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، انه سيتعيّن على اسرائيل انهاء سيطرتها على الاراضي المحتلة. فهذه الاراضي تشكّل عبئاً ضخماً على الموارد الاسرائيلية والانسجام الداخلي في اسرائيل» (**القبس**، ٢٤/١/١٩٨٩؛ نقلاً عن **الاوبزيرفر**، بدون ذكر تاريخ النشر). وبناء على تلك المعطيات، وتدعيماً لتحرك السلام الفلسطيني، فقد كان قرار م.ت.ف. وقرار القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة هو استمرار وتصاعد الانتفاضة، ذلك ان الانتفاضة «ليست موضع مساومة ولا تقبل المقايضة».

الى ذلك، أكد عرفات «ان الانتفاضة ستستمر حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية، وفي مقدمها اقامة الدولة المستقلة» (**الدستور**، عمّان، ٢٣/١/١٩٨٩).

من جهة أخرى، أكد بعض المصادر الاعلامية ان الادارة الاميركية، وقبيل اتخاذها قرار بدء الحوار مع م.ت.ف. مارست ضغوطاً على م.ت.ف. لكي توقف الانتفاضة، او لتحدّ منها على الأقل؛ وذلك بدعوى ايجاد مناخ ملائم للتحركات الدبلوماسية. وهنا، أعلن عرفات: «ان ما من قوة يمكنها وقف الانتفاضة قبل استجابة مطالبها السياسية؛ فانجاز الاهداف التي من أجلها انتفض الفلسطينيون هو الشرط الوحيد لانهاء انتفاضتهم». ومع اعلان المنظمة نبذها الارهاب، كان من الضروري التمييز بدقة بين الارهاب وبين الانتفاضة والكفاح المسلّح كوسيلة مشروعة لاحراز التحرر والاستقلال (جلال الأحمد، **الافق**، نيقوسيا، ١٢/١/١٩٨٩).

وعلى الرغم من التفهم الدولي المتزايد لطروحات م.ت.ف. الخاصة بالسلام والارهاب والانتفاضة، وتأييدها الوسائل المشروعة لاحراز التحرر، وفي المقدم منها استمرار الانتفاضة، فان الادارة الاميركية ما زالت تسعى، على الرغم من بدء حوارها مع م.ت.ف. الى التلويح باتهام المنظمة بالارهاب، في محاولة مكشوفة لابتزاز تنازلات من المنظمة، وصولاً الى الحدّ الذي يمكن ان تصل اليه، وبشكل مقبول اميركياً، «بحيث يتفق الطرفان، الاسرائيلي والفلسطيني، على شكل التمثيل الفلسطيني في المفاوضات الدولية المقبلة» (نشأت التغلبي، **الحوادث**، لندن، ٢٠/١/١٩٨٩).

ويمكن عزو النشاط الدبلوماسي الفلسطيني في اوروبا الى ذلك، في محاولة لحشد أكبر تأييد دولي حول تحرك م.ت.ف. وتحسباً من قيام الولايات المتحدة بتشديد ضغوطها على الطرف الفلسطيني (ليس اندوني، **القبس**، ١٢/١/١٩٨٩؛ نقلاً عن **الفايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ومن هذه الزاوية، رأت أوساط فلسطينية ان استمرار تطوّر مواقف الدول الغربية، الاوروبية اولاً والاميركية ثانياً، توقف عند عناصر محددة واضحة، هي استمرار الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة وتصاعدها، والتمسّك بوحدة الصف والموقف الفلسطيني في اطار م.ت.ف. والتصدي لكل المناورات والضغوط من قبل الادارة الاميركية (**الحرية**، ٢٢/١/١٩٨٩). وطالبت أوساط فلسطينية قيادة م.ت.ف. بضرورة «وضع حد للابتزاز الاميركي» (**الهدف**، نيقوسيا، ١٥/١/١٩٨٩). ومن الجدير ذكره، في هذا السياق، عودة الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، الى تجديد لغتهما السابقة في التصنيف السياسي، بعدما توقفتا عن ذلك منذ انتهاء الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

مقترحات اسرائيلية

بدأت الدوائر السياسية الاسرائيلية بطرح مبادرات خاصة بتسوية أزمة الشرق الاوسط، وذلك في مواجهة هجوم السلام الفلسطيني، ومحاولة الالتفاف حوله. وفي هذا الاطار تندرج مبادرة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، الذي اقترح اجراء انتخابات عامة وبلدية في المناطق المحتلة، بهدف انتخاب ممثلين عن سكان تلك المناطق في المفاوضات المحتملة، شريطة ان تتوقف الانتفاضة.

وقد رُفضت مقترحات شامير. فقد اعتبرها عرفات «متخلّفة عن الحقائق الجديدة للصراع الشرق أوسطي، لا سيما بعيد اعلان الدولة الفلسطينية، وطرح مبادرة السلام الفلسطينية، والاجماع الدولي حولها». وقال «انه ليس أمام اسرائيل الّا الاقرار بضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة» (**فلسطين الثورة**، ١٢/١/١٩٨٩).